Distr.: General
4 October 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الدورة العاشرة

أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية،

11-15 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

المنع

أنشطة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد وأعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال منع الفساد

مذكرة من الأمانة

ملخَّص

تتضمن هذه المذكرة لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، وهو هيئة فرعية تابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعن أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال منع الفساد في عامي 2022 و2023. وهي تهدف إلى مساعدة المؤتمر في مداولاته وفي تقديم الإرشادات بشأن عمل الفريق العامل في المستقبل.

* CAC/COSP//2023/1.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا- مقدمة

1- اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في دورته الثالثة المعقودة في الدوحة من 9 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، القرار 2/3 المعنون "التدابير الوقائية". وفي ذلك القرار، قرَّر المؤتمر إنشاء فريق عامل حكومي دولي مؤقت مفتوح العضوية، وفقاً للفقرة 7 من المادة 63 من الاتفاقية والفقرة 2 من المادة 2 من النظام الداخلي للمؤتمر، من أجل إسداء المشورة إلى المؤتمر ومساعدته في تنفيذ الولاية المسنَدة إليه بشأن منع الفساد.

2- وفي القرار نفسه، قرَّر المؤتمر أيضاً أن يؤدي الفريق العامل المعني بمنع الفساد المهام التالية:

(أ) مساعدة المؤتمر في تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد؛

(ب) تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية؛

(ج) تيسير جمع أفضل الممارسات في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها؛

(د) مساعدة المؤتمر على تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد.

3- وقرَّر المؤتمر كذلك أن يجتمع الفريق العامل أثناء دورات المؤتمر، وأن يعقد، حسب الاقتضاء، اجتماعين على الأقل في فترة ما بين الدورات في حدود الموارد المتاحة. وقد اتُّخذ هذا القرار استنادا إلى الفقرة 7 من المادة 63 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والفقرة 2 من المادة 2 من النظام الداخلي لمؤتمر الدول الأطراف.

4- وأكد المؤتمر ذلك القرار في قراره 3/4 المعنون "إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، وقراره 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، اللذين طلب فيهما إلى الفريق العامل أن يواصل عمله على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ الولاية المسنَدة إليه بشأن منع الفساد، وأن يعقد اجتماعين على الأقل قبل انعقاد دورة المؤتمر العاشرة.

5- واعتمد المؤتمر، في دورته السادسة المعقودة في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، من 2 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، القرار 1/6 المعنون "مواصلة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". وفي ذلك القرار، أطلق المؤتمر الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ، التي شملت استعراض الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من الاتفاقية. وفي هذا الصدد، طلب المؤتمر إلى الأمانة أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة لفريق استعراض التنفيذ والهيئات الفرعية الأخرى التي أنشأها المؤتمر – ومنها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد – بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات.

6- واعتمد المؤتمر، في دورته التاسعة المعقودة في شرم الشيخ، مصر، من 13 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، القرار 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد". ورحب المؤتمر في ذلك القرار بالجهود التي يبذلها الفريق العامل في تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف بشأن مبادراتها وممارساتها الجيدة (فيما يتعلق بالمواضيع التي نظر فيها الفريق العامل خلال اجتماعاته المعقودة في فيينا من 31 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2020 ومن 14 إلى 18 حزيران/يونيه 2021). وشدد أيضا على أهمية الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل وشجع الدول الأطراف على تنفيذها حسب الاقتضاء، وطلب إلى الدول الأطراف أن تواصل توفير تلك المعلومات، وطلب إلى الأمانة، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل عملها باعتبارها مرصدا دوليا، وذلك بالقيام بأمور منها تحديث الموقع الشبكي المواضيعي

للفريق العامل بالمعلومات ذات الصـــلة. ونوه المؤتمر بأهمية عمل الأمانة، وفقا للمادة 64 من الاتفاقية، بشأن إعداد التقارير المواضيعية عن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، وإضافاتها التكميلية الإقليمية، وطلب إلى الأمانة إطلاع الفريق العامل على هذه التقارير.

7- وقد أُعدت هذه المذكرة لإبلاغ المؤتمر في دورته العاشرة بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية الفريق العامل. وهي تهدف إلى مساعدة المؤتمر في مداولاته وفي تقديم الإرشادات بشأن عمل الفريق العامل في المستقبل.

ثانيا- لمحة عامة عن مناقشات الفريق العامل وتوصياته في اجتماعيه الحادي عشر والثاني عشر

8- قرر المؤتمر، في قراره 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشـــأن منع الفســـاد" أن يدرج في جدول أعمال الفريق العامل موضـــوعي "وضـــع وتنفيذ تدابير مبتكرة على الصـــعيدين الوطني والدولي من أجل منع الفســـاد، بما في ذلك الممارســـات الجيدة والدروس المســـتفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد وتدابير التصدي الوطنية المتخذة" و"الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون". وفي قرار المؤتمر 3/9 المعنون "متابعة إعلان أبو ظبي بشـأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات في هذا الصـدد"، طلب المؤتمر إلى الفريق العامل أن يدرج، كموضـوعين للمناقشـــة في اجتماعاته المقبلة، "تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاســـبة في مجال منع الفســـاد ومكافحته" و"كيفية تعزيز اســـتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـــالات لتنفيذ الاتفاقية". وطلب المؤتمر، في قراره 8/9 المعنون "تعزيز التعليم والتوعية والتدريب في مجال مكافحة الفســـاد" إلى الفريق العامل أن يعقد حلقة نقاش بشـــأن التحديات والممارســـات الجيدة في مجالات التوعية والتعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد في دورته الثالثة عشرة، وطلب إلى الأمانة أن تعد ورقة معلومات أساسية لإثراء المناقشة.

9- وأُدرج في جدول أعمال الاجتماع الثالث عشـــر للفريق العامل موضـــوعا "اســـتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـــالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفســـاد" و"التوعية والتعليم والتدريب والبحوث في مجال مكافحة الفســـاد". وأُدرجت في جدول أعمال الاجتماع الرابع عشـــر للفريق العامل مواضـــيع "الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفســـاد" و"الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون" و"تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته".

10- وفيما يتعلق باســـتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـــالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفســـاد، تبادلت الدول الأطراف والمنظمات الدولية معلومات عن أنشـــطتها وخبراتها ذات الصـــلة في ســـياق مناقشـــة مواضـــيعية أُجريت في الاجتماع الثالث عشـــر للفريق العامل. وقدمت الأمانة ورقة معلومات أساسية تناولت بالإيجاز والتحليل المدخلات الواردة من الدول الأطراف بشأن هذا الموضوع.

11- وأثار المتكلمون عددا من المســـائل التي تتعلق باســـتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـــالات، مثل أنواع البرمجيات المســـتخدمة في وضـــع الحلول القائمة على هذه التكنولوجيات من أجل منع الفســـاد، ودرجة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تطوير هذه البرمجيات، ونسبة انتشار هذه التكنولوجيات في العالم القروي واستخدامها من جانب الأفراد ذوي المهارات التقنية المحدودة، وحماية البيانات الشخصية والحلول القائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصـــالات من ســـوء الاســـتخدام ومن التلاعب بها ومن الهجمات الســـيبرانية، وتكاليف هذه الحلول وفعاليتها في منع الفساد مع مرور الوقت.

12- وشـدَّد المتكلمون على أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات وفعاليتها في منع الفسـاد وتعزيز الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العمومية وتيسير سبل الحصول على المعلومات وتعزيز الشفافية في الجهاز القضـائي وتيسـير تقديم الموظفين العموميين لإقرارات الذمة المالية، وهي إلزامية في بعض الولايات القضـائية، والتحقق منها. وأشـار متكلمون أيضـا إلى أن اسـتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات ازداد خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأثبت فعاليته بوجه خاص في منع وكشـف حالات إسـاءة اسـتخدام الموارد المخصصة للتصدي لحالات الطوارئ والتعافي منها.

13- وأوضـح المتكلمون فوائد تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات في الإبلاغ عن حالات الفساد المشـتبه بها بطريقة آمنة ودقيقة تكفل سـرية هوية المبلغين، مما ييسـر إجراء ما يعقب ذلك من تحقيقات وملاحقات قضائية واسترداد للموجودات المسروقة.

14- وأشـار أحد المتكلمين إلى فعالية اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي في التحقق من إقرارات الذمة المالية وتضـارب المصـالح، والتحقيق في المسـائل المتصـلة بالملكية النفعية. ورأى أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب) قد يكون قادرا، من خلال شبكـة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد التابعة له، على تيسير تبادل المعلومات التي تُجمع من خلال اسـتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات. وطلب المتكلم إلى الفريق العامل أن يسـتطلع إمكانية القيام، بدعم من المكتب، بإنشاء منصـة لتمكين الدول الأطراف من تبادل الممارسات الجيدة بانتظام في مجال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف منع الفساد وكشفه.

15- وأكد المتكلمون من جديد ضـرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل تنفيذ الاتفاقية، لا سـيما أحكامها المتعلقة باسـترداد الموجودات، فأشـاروا إلى أن هذا التعاون يمكن أن يتيسـر من خلال اسـتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات. وأُبلغ الفريق العامل بالجهود المبذولة على الصـعيد الإقليمي من أجل التصـديق على معاهدة بين ولايات قضـائية متجاورة من شـأنها أن تيسِّـر تبادل المعلومات بشـأن إقرارات الذمة المالية والتحقق منها واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في استرداد الموجودات المسروقة. وأُبلغ الفريق العامل أيضا بالتطور الذي شـهدته المنصـات الإقليمية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات من أجل تمكين تبادل التقارير المتعلقة بمراجعة الحسابات بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

16- وشكر عدة متكلمين المكتب على ما يقدمه من مساعدة ودعم تقنيين في تبادل الممارسات الجيدة في مجال وضع وتنفيذ حلول قائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف منع الفساد وكشفه.

17- وفي إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالتحديات والممارسـات الجيدة في مجالات التوعية والتعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفسـاد، ناقش الفريق العامل خبرات الدول الأطراف والمنظمات الدولية في تلك المجالات. وقدمت الأمانة ورقة معلومات أسـاسـية تناولت بالإيجاز والتحليل المدخلات الواردة من الدول الأطراف بشـأن هذا الموضـوع. وأفاد متكلمون بما اتخذته بلدانهم من تدابير متنوعة لتنفيذ الأحكام ذات الصـلة من الفصل الثاني من الاتفاقية.

18- وأظهرت الردود التي تلقتها الأمانة وجود اتجاه نحو إدماج مفاهيم النزاهة والأمانة والأخلاقيات في المناهج التعليمية للمدارس الابتدائية والثانوية، ويكون ذلك غالبا من خلال جعلها جزءا من المواضـيع التي تتناول التربية المدنية والمواطنة العالمية. وأبلغت بعض الدول الأطراف عن أسـاليب مبتكرة لتعليم تلك القيم في المدارس الابتدائية والثانوية، بسـبل منها إعداد قصـص قصـيرة وكتب للطلبة. وقد شُـهد اهتمام متزايد بتعزيز التعليم في مجال مكافحة الفساد على مسـتوى التعليم العالي. فقد أشـارت دول إلى تقديم دروس تتعلق بالفسـاد والنزاهة والأخلاقيات كجزء من البرامج الأكاديمية الخاصـة بالجامعات. وفي بعض الدول، أُدرجت في المناهج

الأكاديمية لجميع الجامعات الحكومية دروس إلزامية عن الفساد، في حين أدرجت دول أخرى مواضيع متعلقة بالفساد في دروس أوسع نطاقا بشأن النزاهة والأخلاقيات.

19- ولاحظ المتكلمون أن المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية صارت تتضمن قيما من قبيل النزاهة والشفافية والأخلاقيات، وأن المدارس تعكف على استحداث "أندية للنزاهة" فيها. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية تلقين الأطفال قيم الأخلاقيات والنزاهة والشفافية في سن مبكرة لمنع الفساد وتعزيز سيادة القانون.

20- ووجه المتكلمون الانتباه إلى مسائل من قبيل تطوير منصات تعليمية على الإنترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ووسائل تقييم فعالية وأثر البرامج والمواد التعليمية المعنية بمكافحة الفساد على جميع مستويات التعليم؛ والتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن التعليم؛ وإدراج التعليم والتوعية بشأن مكافحة الفساد في الخطط والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

21- وأشار بعض المتكلمين إلى التحديات الكبيرة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج التعليمية في مجال مكافحة الفساد. وأشار متكلمون أيضا إلى أن الكثير من الأنشطة التعليمية المناهضة للفساد تنفذ بحكم طبيعتها خارج نطاق المناهج الدراسية وتشمل استخدام منافسات ومسابقات الهاكاثون وأشرطة فيديو تعليمية وفنون.

22- وأبلغ عدة متكلمين عن الشراكات بين القطاع العام والأوساط الأكاديمية من أجل إجراء بحوث وإعداد وتوفير نمائط للتعليم الإلكتروني ومواد متخصصة وبرامج تدريبية للموظفين العموميين في مجالات تتعلق على الخصوص بمكافحة غسل الأموال وإدارة الأموال العمومية. وأُبرزت الحاجة إلى توفير مزيد من التدريب المتخصص للموظفين العموميين والممارسين في مجال مكافحة الفساد.

23- وأقر متكلمون بأهمية البرامج والأنشطة الرامية إلى توعية الموظفين العموميين بمخاطر الفساد الكامنة لدى أدائهم لمهامهم. وناقشوا أيضا المبادرات الرامية إلى توعية قطاعات المجتمع الأخرى، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، بوجود الفساد وخطورته. ونوقشت في هذا الصدد المبادرات المبتكرة، بما فيها "التعهدات بالنزاهة" التي تلتزم بموجبها منظمات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص، طوعياً، بتنفيذ أنشطتها على نحو مستقيم ومشرِّف وسليم. وشملت المبادرات الابتكارية الأخرى استخدام الأفلام القصيرة، واللوحات الإعلانية، ومسابقات كتابة المقالات، وتطبيقات الهاتف المحمول، وإعداد برامج لوسائل الإعلام وحملات تتناول البعد الجنساني للفساد.

24- ورحب عدة متكلمين بالمساعدة التي قدمها المكتب في إطار المبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد (مبادرة "غريس")، وحثوا الدول الأطراف على توفير موارد كافية لتقديم المساعدة التقنية وإتاحة إمكانية وضع برامج تعليمية في مجال مكافحة الفساد، من طرف جهات تشمل المكتب. وطلب المتكلمون إلى المكتب إجراء دراسة وإعداد ورقة عن قياس أثر البرامج التعليمية في مجال مكافحة الفساد.

25- وفيما يتعلق بموضوع "الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون"، تبادلت الدول الأطراف والمنظمات الدولية المعلومات عن أنشطتها وخبراتها في سياق مناقشة مواضيعية أجريت في الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل. وقدمت الأمانة ورقة معلومات أساسية تناولت بالإيجاز والتحليل المدخلات الواردة من الدول الأطراف بشأن هذا الموضوع.

26- وقد بينت تلك المدخلات طائفة متنوعة من النهج والتحديات والفرص التي تسفر عنها الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون المتبعة إزاء الفساد. وقدمت الدول الأطراف معلومات عن وضع آليات وإجراءات للتنسيق بغرض تعزيز أثر تلك النهج. وقد أُنشئت بعض آليات التنسيق وفقا للاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، في حين أُنشئت آليات أخرى بصورة مستقلة. وأشارت الدول الأطراف أيضا إلى وجود تحديات

فيما يتعلق بضمان التنسيق وتبادل المعلومات بين أجهزة منع الفساد وسلطات إنفاذ القانون، لا سيما في معالجة الروابط القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة الخطيرة والمنظمة. وأقرت أيضا بدور جهود التوعية والتثقيف المعززة وآليات الإبلاغ الفعالة، التي تؤدي إلى اتخاذ تدابير أكثر فاعلية لإنفاذ القانون.

27- وأبلغ المتكلمون عن الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون إزاء الفساد، فأشاروا إلى الدور الهام الذي يؤديه التثقيف وإذكاء الوعي في التشجيع على الإبلاغ عن الفساد إلى أجهزة منع الفساد وأجهزة إنفاذ القانون المناسبة. وأشار المتكلمون أيضا إلى التدابير المتخذة لتعزيز التثقيف في مجال مكافحة الفساد في المرحلتين الابتدائية والثانوية ولإشراك المجتمعات المحلية بغية تعزيز ثقافة النزاهة، وشددوا على أهمية الآليات الفعالة في تشجيع الإبلاغ عن الفساد وحماية الأشخاص المبلغين.

28- وأوضح المتكلمون التدابير والسياسات والإجراءات التي اعتمدوها لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والاستخبارات بين هيئات مكافحة الفساد الوقائية وسلطات إنفاذ القانون، لا سيما في سياق التحقيق في الجرائم الاقتصادية وغسل الأموال. ولوحظ أنه في بعض الحالات تكون اشتراطات تبادل المعلومات والاستخبارات بموجب القانون، بينما تكون في حالات أخرى على سبيل الممارسة المعتادة. ووصف بعض المتكلمين أيضا الكيفية التي ساعد بها استخدام التكنولوجيا ومنصات الإنترنت في تيسير توفير المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك إقرارات الموجودات وإقرارات تضارب المصالح بالنسبة للموظفين العموميين والإبلاغ عن الاشتباه في وقوع فساد.

29- وأبلغ متكلمون عن التدابير المتخذة لتعزيز أوجه التآزر بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون من خلال إنشاء هيئات متخصصة في مكافحة الفساد يعهد إليها بولاية مزدوجة. وأشير إلى أن الوحدات داخل هذه الهيئات، مثل مراكز المعرفة ومراكز الردع، ساعدت على تعزيز أوجه التآزر هذه. وأشير أيضا إلى أن الهيئات المتخصصة المسؤولة عن الاستعراض المنتظم لمخاطر الفساد ومواطن الضعف المتعلقة به واستبانتها، بسبل منها إجراء عمليات مراجعة في مجال مكافحة الفساد، تسهم في منع الفساد وقمعه، على السواء. وأشار أحد المتكلمين إلى أن عمليات المراجعة في مجال مكافحة الفساد التي تجريها سلطات إنفاذ القانون أثبتت فاعليتها في استبانة الأنشطة غير النظامية والفاسدة في المؤسسات العمومية. وبعد تقييم هذه النهج المتكاملة، تبين أن النزاهة والشفافية والفعالية العامة لمؤسسات القطاع العام قد تعززت.

30- وأشار بعض المتكلمين إلى فائدة الاستراتيجيات أو السياسات الوطنية لمكافحة الفساد في ضمان معالجة النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون من أجل ردع الفساد ومنعه، معالجة شاملة. وشددوا على الحاجة إلى رصد قواعد البيانات على نحو موضوعي وتقييم هذه الاستراتيجيات من أجل تعزيز فاعليتها ومرونة تنفيذها. وأشار بعض المتكلمين إلى الصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الأنشطة الإجرامية الخطيرة، بما فيها الجريمة المنظمة والإرهاب. وتعزز تلك الصلات الحاجة إلى اتباع نهج شاملة لمنع الفساد والتحقيق فيه.

31- وفيما يتعلق بموضوع "تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته"، تبادلت الدول والمنظمات الدولية معلومات عن أنشطتها وخبراتها ذات الصلة في سياق مناقشة مواضيعية أُجريت في الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل. وقدمت الأمانة ورقة معلومات أساسية تناولت بالإيجاز والتحليل المدخلات الواردة من الدول الأطراف بشأن هذا الموضوع.

32- وشددت الدول الأطراف على أهمية تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والعالمي بين السلطات المعنية بمنع الفساد ومكافحته وضرورة تمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من أداء وظائفها أثناء الأزمات وحالات الطوارئ. وأكدت التقارير على الدور الهام الذي تؤديه الهيئات الحكومية الدولية والهيئات الإقليمية، مثل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ومنظماتها الإقليمية والرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد، في تعزيز التعاون عبر الحدود فيما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وبين تلك الأجهزة والهيئات المعنية بمكافحة الفساد.

33- وأشار المتكلمون إلى أن الاستقلالية القانونية والمالية والعملياتية شرط أساسي لفعالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وتشمل التدابير الرامية إلى تعزيز الاستقلالية طول مدة شغل مناصب رؤساء المؤسسات، وتعيينهم من قبل رؤساء الدول بناء على توصية من البرلمانات أو الهيئات التشريعية. وأكد عدة متكلمين على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قدمت أيضا مساهمات مهمة في تعزيز الشفافية من خلال نشرها للتقارير السنوية ونتائج مراجعة الحسابات، مما سمح بإجراء مناقشات عامة مفتوحة في أوساط وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين والأوساط الأكاديمية والعلمية.

34- وقدم متكلمون معلومات عن أطر مراجعة الحسابات المعتمدة لديهم وسلطوا الضوء على الإصلاحات الأخيرة الرامية إلى تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة واستقلاليتها وفعاليتها وتعزيز التعاون بين تلك الأجهزة والهيئات المعنية بمكافحة الفساد. وأشار متكلمون إلى أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بالإضافة إلى عمليات مراجعة الحسابات، قد وسعت نطاق عملها ليشمل عمليات مراجعة للأداء والمراجعة المحاسبية القضائية، والعمليات والقطاعات والوكالات المعرضة لخطر الفساد، والشركات المملوكة للدولة، والسلطات التي تدير مبالغ كبيرة من الأموال العمومية والبرامج المتعلقة بالبيئة والتعليم والتخفيف من حدة الفقر، مما أسهم في زيادة المساءلة والشفافية في إدارة الموارد العمومية. وشدد متكلمون على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قد تلقت معلومات عن عمليات اشتراء وكذلك عن تمويل أحزاب سياسية وحملات انتخابية ورصدت تلك المعلومات ونشرتها.

35- وأكد متكلمون على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قد ساهمت في تعزيز المساءلة من خلال إصدار توصيات ورصد تنفيذها ومن خلال فرض عقوبات أو التوصية بها مثل حرمان الشركات المسؤولة عن أفعال فساد والمتعاقدين معها من الباطن من المشاركة في مناقصات الاشتراء العمومي. وردا على بعض الأسئلة، دعا المناظرون الحكومات إلى زيادة الاستفادة من المعارف والتقارير الفنية التي تصدرها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للاسترشاد بها في عملية صنع القرارات ووضع السياسات القائمة على تقييم المخاطر.

36- وأشار المتكلمون إلى أهمية التعاون الفعال بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والسلطات الأخرى، بما في ذلك السلطات الوقائية وسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية. وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية مبادرات التوعية وبناء القدرات وأبرزوا مزايا تنظيم دورات وبرامج شاملة ومستمرة للتعلم والتدريب.

37- وشدد المتكلمون على الدور الهام الذي تؤديه المنظمات الدولية، وأشاروا إلى أن إشراك سلطات مكافحة الفساد ومراجعة الحسابات في المحافل الدولية، بما فيها المؤتمر، أمر أساسي لتعزيز التعاون واستبانة التحديات المشتركة والتصدي لها وتبادل الممارسات الجيدة من أجل منع الفساد ومكافحته بفعالية أكبر. وأُشير أيضا إلى المبادئ الرفيعة المستوى بشأن تعزيز دور مراجعة الحسابات في التصدي للفساد، التي اعتمدتها مجموعة العشرين في عام 2022.

38- وفيما يتعلق بموضوع "الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد"، تبادلت الدول والمنظمات الدولية معلومات عن أنشطتها وخبراتها ذات الصلة في سياق مناقشة مواضيعية أُجريت في الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل. وقدمت الأمانة ورقة معلومات أساسية تناولت بالإيجاز والتحليل المدخلات الواردة من الدول الأطراف بشأن هذا الموضوع.

39- وتبين تلك المدخلات أن الدول الأطراف تجري بصورة متزايدة تقييمات دورية لتدابير مكافحة الفساد، على الرغم من تباين هدف هذه التقييمات وتقديم معلومات محدودة عن المنهجيات والعمليات المعتمدة. وأشارت الردود إلى أن جميع الدول الأطراف المبلغة قد اعتمدت إما تشريعات أو سياسات تنص على إجراء

تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية المتعلقة بمكافحة الفساد، وتهدف غالبية تلك التقييمات إلى تقييم مدى تنفيذ تلك الصكوك والتدابير بدلا من تقدير فعاليتها وأثرها.

40- ووصف المتكلمون الطرائق المختلفة المستخدمة لتقييم تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد، بما في ذلك إجراء دراسات استقصائية لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة واستعراضات تيسرها المنظمات الدولية. وسلمت متكلمة بالتحديات الكامنة في إعداد استراتيجيات مكافحة الفساد، التي يمكن قياس أثرها بدقة.

41- وسلم المتكلمون بإمكانية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتيسير إجراء تقييمات قائمة على البيانات لفعالية سياسات وتشريعات مكافحة الفساد. وأشار أحد المتكلمين إلى استخدام الذكاء الاصطناعي لإجراء تقييمات دورية تهدف إلى كشف مخاطر الفساد المحتملة في التشريعات، مثل منح سلطة تقديرية مفرطة لبعض الموظفين العموميين، وعدم وجود أطر زمنية محددة بوضوح، والمعايير المرهقة.

42- وسلط المتكلمون الضوء على الخبرات التي اكتسبتها بلدانهم في إجراء تقييمات لفعالية تدابير مكافحة الفساد؛ حيث أجريت هذه التقييمات من خلال عملية منهجية شملت الإشراف والتفتيش والمشاورات على نطاق واسع مع الأطراف المعنية ومراجعة البحوث. وتستخدم التقييمات بعدئذ لوضع توصيات تسفر عن تنقيحات وتحسينات للتشريعات والسياسات ذات الصلة.

43- وسلم الفريق العامل بأن الدول الأطراف أحرزت تقدما في تنفيذ قراري المؤتمر 3/9 و6/9، وشدد على ضرورة الحفاظ على ذلك التقدم ودعم تقديم المساعدة التقنية بفعالية من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا.

44- وأوصى الفريق العامل بأن تواصل الدول الأطراف تشجيع تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات بغرض تيسير استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فضلا عن التوعية والتعليم والتدريب والبحوث فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

45- وأوصى الفريق العامل بأن تُعتَبر مسألة الإشراف العمومي فيما يخص استخدام الإعانات من جانب الكيانات الخاصة وفي إصدار التراخيص التي تمنحها السلطات العمومية للأنشطة التجارية (الفقرة 2 (د) من المادة 12 من الاتفاقية) موضوعا يناقشه الفريق.

46- واقترح الفريق العامل النظر في آراء الأمانة بشأن كيفية تعزيز كفاءة اجتماعات الفريق وفعالية تقديم المساعدة التقنية.

47- وأوصى الفريق العامل باستطلاع إمكانية القيام، بدعم من المكتب، بإنشاء منصة لتمكين الدول الأطراف من تبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف منع الفساد وكشفه.

48- وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، بناء على طلبها ورهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، وأن تجمع معلومات عن الممارسات الجيدة المتصلة بالمواد 9 و10 و13 من الاتفاقية وتتعهدها.

49- وأوصى الفريق العامل بتنظيم حلقة نقاش مكرسة بشأن كيفية ضمان أمن وسلامة الأدوات القائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحمايتها من التهديدات السيبرانية وإساءة الاستخدام.

50- ورحب الفريق العامل باقتراح الأمانة المتعلق بتقييم حالة تنفيذ قرارات المؤتمر بشأن منع الفساد والتوصيات التي اعتمدها الفريق، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية.

51- وشدد الفريق العامل على ضرورة أن تعيد الدول الأطراف ودوائر المانحين على حد سواء تأكيد التزامها بمنع الفساد، بسبل منها توفير مساهمات من خارج الميزانية تكون متعددة السنوات ومخصصة بشروط

ميسرة، لكي يتمكن المكتب من مواصلة تقديم المساعدة التقنية في مجال منع الفساد على الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي والعالمي.

52- وأوصى الفريق العامل بمواصلة النظر في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد ومتابعته، وفقا لخطة العمل المتعددة السنوات للهيئات الفرعية للمؤتمر للفترة 2024-2026.

53- وأوصى الفريق العامل أيضا بأن يُنظَر مستقبلا في المواضيع التالية: الفقرة 5 من المادة 8 (مدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين)؛ المادة 12 (القطاع الخاص)؛ الفقرة 1 (ج) و(د) من المادة 13 (مشاركة المجتمع)؛ المادة 14 (تدابير منع غسل الأموال).

54- وشجع الفريق العامل الدول الأطراف على مواصلة تزويد الأمانة بمعلومات عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة فيما يتعلق بالتقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد، وعن الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون، وعن كيفية تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتحقيقا لهذه الغاية، طلب إلى الأمانة مواصلة جهودها الرامية إلى جمع تلك المعلومات ومنهَجتها.

ثالثا- معلومات محدَّثة عن حالة تنفيذ الولايات المسندة إلى الفريق العامل والتوصيات الصادرة في اجتماعيه الحادي عشر والثاني عشر

ألف- تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد

توصية

55- رحب الفريق العامل، في اجتماعه الحادي عشر الذي عُقد في الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2020، بجهود الأمانة المبذولة لدعم الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية أثناء جائحة كوفيد-19، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة المنع والوقاية، وطلب إلى المكتب مواصلة تقديم المساعدة التقنية، بناء على الطلب، مع التركيز على سلامة المستفيدين، وبالتنسيق مع الجهات التي تقدِّم المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف.

الإجراءات المتخذة

56- يواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية للدول الأطراف. وما زالت آلية استعراض التنفيذ هي إحدى الوسائل الرئيسية لاستبانة المجالات التي يلزم فيها تقديم المساعدة التقنية.

57- وترد معلومات إضافية في التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار المؤتمر 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد" (CAC/COSP/2023/13).

توصية

58- طلب الفريق العامل إلى الأمانة، في اجتماعه الثاني عشر الذي عُقد في الفترة من 14 إلى 18 حزيران/يونيه 2021، أن تواصل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، بناء على طلبها ورهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، لدعم تنفيذ الفقرة 2 من المادة 9 من الاتفاقية، وأن تواصل بذل الجهود لجمع المعلومات عن الممارسات الجيدة المتعلقة بإدارة الأموال العمومية، لا سيما الناشئة عن آلية استعراض التنفيذ.

الإجراءات المتخذة

59- يواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف لدعم تنفيذ الفقرة 2 من المادة 9 من الاتفاقية، ويواصل جهوده لجمع المعلومات عن الممارسات الجيدة المتعلقة بإدارة الأموال العمومية. وما زالت آلية استعراض التنفيذ هي إحدى الوسائل الرئيسية لاستبانة تلك الممارسات.

60- وترد معلومات إضافية في التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار المؤتمر 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد" (CAC/COSP/2023/13).

توصية

61- طلب الفريق العامل إلى المكتب أن يواصل جهوده الرامية إلى جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة التي تتبعها الدول الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ المادة 6 من الاتفاقية، وأن يستمر، رهناً بتوافر الموارد من خارج الميزانية، في تقديم المساعدة التقنية للدول الأطراف لتعزيز فعالية هيئاتها المعنية بمكافحة الفساد.

الإجراءات المتخذة

62- يواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف لدعم تنفيذ المادة 6 من الاتفاقية، ويواصل جهوده لجمع المعلومات عن الممارسات الجيدة ذات الصلة. وما زالت آلية استعراض التنفيذ هي إحدى الوسائل الرئيسية لاستبانة تلك الممارسات.

63- وترد معلومات إضافية في التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار المؤتمر 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد" (CAC/COSP/2023/13).

باء- تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية

توصية

64- أوصى الفريق العامل بأن تُطلع الدول الأطراف الأمانة على معلومات إضافية عن أنشطتها ومبادراتها وشراكاتها لتنفيذ القرار 6/9 المعنون متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد."

الإجراءات المتخذة

65- يواصل المكتب جمع المعلومات وإتاحتها على الموقع الشبكي المواضيعي الخاص بالفريق العامل، مرتبة حسب مواد الاتفاقية وحسب الموضوع. وفي الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل المعقود في عام 2022، قدمت 37 دولة معلومات عن المواضيع ذات الصلة، أما في الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل المعقود في عام 2023، قدمت 38 دولة طرفا ردودا. وقد تم تحليل الردود وتجميعها في الوثائق CAC/COSP/WG.4/2022/2، وCAC/COSP/WG.4/2022/3، وCAC/COSP/WG.4/2022/4، وCAC/COSP/WG.4/2022/CRP.1، وCAC/COSP/WG.4/2022/CRP.2، وCAC/COSP/WG.4/2023/2، وCAC/COSP/WG.4/2023/3، وCAC/COSP/WG.4/2023/4. ويمكن الاطلاع على تلك الوثائق وجميع الردود والعروض الإيضاحية المقدمة أثناء الاجتماعات والتقارير ذات الصلة وروابط إلى مواد مرجعية أخرى، على الموقع الشبكي المذكور أعلاه بإذن من الدول المعنية.

66- وترد معلومات إضافية في التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار المؤتمر 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد" (CAC/COSP/2023/13).

جيم- جمع الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها

67- تنفيذا لقرار المؤتمر 3/9 وتوصيات الفريق العامل، أعد المكتب ورقة معلومات أساسية بعنوان "استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (CAC/COSP/WG.4/2022/2) وورقة اجتماع (CAC/COSP/WG.4/2022/CRP.2). وأُعدت الورقتان بالاستناد إلى المعلومات الواردة من الدول الأطراف ردا على مذكرة شفوية من الأمانة مؤرخة 23 شباط/فبراير 2022. وحتى 30 آذار/مارس 2022، كانت قد وردت ردود من 20 دولة طرفا. وقدمت الدول الأطراف الـ16 التالية معلومات ذات صلة بموضوع تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية: إسرائيل، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيران (جمهورية-الإسلامية)، البحرين، تركيا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، فرنسا، الكرسي الرسولي، كيريباس، مصر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، النمسا. وبحلول 15 حزيران/يونيه 2022، قُدمت معلومات من 17 دولة طرفا (الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أستراليا، باكستان، البرازيل، بنما، بيلاروس، سويسرا، شيلي، صربيا، العراق، غيانا، قطر، الكويت، مدغشقر، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان).

68- وتنفيذا لقرار المؤتمر 8/9 وتوصيات الفريق العامل، أعد المكتب ورقة معلومات أساسية بعنوان "التوعية والتعليم والتدريب والبحوث في مجال مكافحة الفساد" (CAC/COSP/WG.4/2022/3). وأُعدت الورقة بالاستناد إلى المعلومات الواردة من الحكومات ردا على مذكرة شفوية من الأمانة مؤرخة 23 شباط/فبراير 2022. وحتى 30 آذار/مارس 2022، كانت قد وردت ردود من 20 دولة طرفا. وتضمنت الردود الواردة من الدول الـ14 التالية معلومات تتعلق بموضوع التحديات والممارسات الجيدة في مجالات التوعية والتعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد: ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، بولندا، تركيا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، فرنسا، كيريباس، مصر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، النمسا. وبحلول 15 حزيران/يونيه 2022، قُدمت معلومات من أكثر من 14 دولة طرفا (الاتحاد الروسي، الأرجنتين، باكستان، البرازيل، بنما، بيلاروس، شيلي، صربيا، العراق، قطر، الكويت، مدغشقر، ناميبيا، الولايات المتحدة الأمريكية).

69- وتنفيذا لقرار المؤتمر 6/9 وتوصيات الفريق العامل، أعد المكتب ورقة معلومات أساسية بعنوان "الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد" (CAC/COSP/WG.4/2023/2). وقد أُعدت هذه الورقة بناء على المعلومات التي قدمتها الحكومات ردا على مذكرتين شفويتين من الأمانة بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير و20 شباط/فبراير 2023. وحتى 9 آذار/مارس 2023، وردت ردود من الأطراف الـ38 التالية في الاتفاقية: أذربيجان، الأردن، أستراليا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، البحرين، البرتغال، بلغاريا، بوركينا فاسو، بولندا، تايلند، توغو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، دولة فلسطين، رومانيا، سلوفاكيا، شيلي، صربيا، الصين، عمان، فرنسا، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كندا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النمسا، نيكاراغوا، هنغاريا، اليونان.

70- وتنفيذا لقرار المؤتمر 6/9 وتوصيات الفريق العامل، أعد المكتب ورقة معلومات أساسية بعنوان "الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون" (CAC/COSP/WG.4/2023/3). وقد أُعدت هذه الورقة بناء على المعلومات التي قدمتها الحكومات ردا على مذكرتين شفويتين من الأمانة بتاريخ 19 كانون

الثاني/يناير و20 شباط/فبراير 2023. وحتى 9 آذار/مارس 2023، وردت ردود من الأطراف الـ38 التالية في الاتفاقية: أذربيجان، الأردن، أستراليا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، البحرين، البرتغال، بلغاريا، بوركينا فاسو، بولندا، تايلند، توغو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، دولة فلسطين، رومانيا، سلوفاكيا، شيلي، صربيا، الصين، عمان، فرنسا، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كندا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النمسا، نيكاراغوا، هنغاريا، اليونان.

71- وتنفيذا لقرار المؤتمر 3/9 وتوصيات الفريق العامل، أعد المكتب ورقة معلومات أساسية بعنوان "تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته" (CAC/COSP/WG.4/2023/4). وقد أُعدت هذه الورقة بناء على المعلومات التي قدمتها الحكومات ردا على مذكرتين شفويتين من الأمانة بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير و20 شباط/فبراير 2023. وحتى 9 آذار/مارس 2023، وردت ردود من الأطراف الـ37 التالية في الاتفاقية: أذربيجان، الأردن، أستراليا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، البحرين، البرتغال، بلغاريا، بوركينا فاسو، بولندا، تايلند، توغو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، دولة فلسطين، رومانيا، سلوفاكيا، شيلي، صربيا، الصين، عمان، فرنسا، قطر، قيرغيزستان، كندا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النمسا، نيكاراغوا، هنغاريا، اليونان.

72- وقد أتيحت النصوص الكاملة للردود المقدمة، بموافقة البلدان المعنية، على الموقع الشبكي للمكتب[1].

دال- تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع في مكافحة الفساد جماعيا

توصية

73- أوصى الفريق العامل بأن تواصل الأمانة تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع في مكافحة الفساد جماعيا.

الإجراءات المتخذة

منع الفساد ومكافحته في القطاع الخاص

74- واصل المكتب دعم الجهود الرامية إلى منع الفساد الذي يتورط فيه القطاع الخاص من خلال تعزيز العمل الجماعي في إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان وباكستان والبرازيل والسودان والعراق وكولومبيا وكينيا وليبيا وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية وميانمار. وفي باكستان وكينيا والمكسيك، دعم المكتب تثقيف الأجيال القادمة من موظفي القطاع الخاص في مجال مكافحة الفساد من خلال وضع نمائط ومواد تدريبية للجامعات، وتيسير محاضرات يلقيها ممثلو الأعمال التجارية كضيوف، ووضع برنامج لسفراء الأخلاقيات لفائدة الطلاب، وتيسير التدريب الداخلي لسفراء الأخلاقيات في المنشآت التجارية.

75- وواصل المكتب الإسهام في عمل فرقة العمل المعنية بالنزاهة والامتثال التابعة لمجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية (B20) إبان رئاسة إيطاليا (في عام 2021) وإندونيسيا (في عام 2022) والهند (في عام 2023). وقدم المكتب الخبرة الفنية والموارد اللازمة لدعم صوغ ورقة سياسات بشأن النزاهة والامتثال.

76- ويواصل المكتب تعاونه مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. فقد عقد المكتب دورة تدريبية بشأن المعايير والممارسات الجيدة الدولية في مجال مكافحة الفساد في إطار فعالية نظمتها شبكة الاتفاق العالمي

(1) يمكن الاطلاع عليها على الرابطين التاليين: www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session13.html و www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session14.html.

المحلية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات في تشـرين الأول/أكتوبر 2021. وشـارك أيضـا في اجتماعات وحلقات عمل مختلفة عقدها الاتفاق العالمي تهدف إلى تحديث الآلية المعروفة باسـم "الاتصـال بشـأن التقدم" بغية تمكين الشركات من تقديم تقارير عن جهودها الرامية إلى تنفيذ المبادئ العشرة للاتفاق العالمي.

77- وترد معلومات إضـافية في التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار المؤتمر 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد" (CAC/COSP/2023/13).

تعزيز التعليم بشأن منع الفساد

78- في كانون الأول/ديسـمبر 2021، أطلق المكتب مبادرة "غريس" من أجل مواصـلة تعزيز دور التعليم والشـباب في منع الفسـاد ومكافحته، تماشـيا مع الإعلان السـياسـي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد المعقودة في حزيران/يونيه 2021 (قرار الجمعية العامة دا-32/1، المرفق).

79- وبلغ عدد المسـتفيدين من مبادرة "غريس" منذ أن أطلقها المكتب في الدورة التاسـعة للمؤتمر، أكثر من 400 1 مستفيد، من بينهم مهنيون عاملون في مجال مكافحة الفساد وشباب ومعلمون ومنظمات مجتمع مدني.

80- وترد معلومات إضـافية في التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار المؤتمر 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد" (CAC/COSP/2023/13).

التوعية في المدارس

81- في شباط/فبراير 2023، نظم المكتب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشاورات مع أفراد المجتمع المحلي والمعلمين من ملاوي بهدف وضـع دليل جديد للنزاهة والأخلاقيات لمعلمي المدارس الابتدائية. وقد اكتمل الدليل المتعلق بقيم التدريس من أجل ملاوي خالية من الفسـاد: دليل لمعلمي المدارس الابتدائية المعنون *Teaching Values for a Corruption-free Malawi: A Sourcebook for Primary School Teachers*، ونشر في آب/أغسطس 2023. وفي أيار/مايو، عُقدت ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة بشأن التثقيف في مجال مكافحة الفساد لأصحاب المصلحة من ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وكوسوفو[2].

82- وبمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد في كانون الأول/ديسمبر 2021، دعم المكتب الشبكة الإيفوارية للقادة الشـباب من أجل النزاهة في تنظيم أسـبوع عمل للمواطنين في كوت ديفوار. ويسَّـر المكتب إجراء مناقشـة بين الشباب من مختلف قطاعات المجتمع ووزير الحكم الرشيد وتعزيز القدرات ومكافحة الفساد بشأن مساهمات الشـباب في الجهود الرامية إلى مكافحة الفسـاد. وعُرض في مدرسـة في أدزوبي فيلمٌ قصـير عن الاحتيال في النظام التعليمي، وتلت العرض مناقشة.

83- وفي كانون الأول/ديسـمبر 2021، نظَّم المكتب حلقة دراسـية شـبكية بشـأن تعزيز النزاهة في أوسـاط الشباب من خلال الرياضة، بالتعاون مع إدارة الشباب التابعة لوزارة التعليم والشباب والرياضة في توفالو.

84- وترد معلومات إضـافية في التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار المؤتمر 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد" (CAC/COSP/2023/13).

(2) ينبغي أن تُفهم جميع الإشارات إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1244 (1999).

جوانب أخرى للعمل مع الشباب

85- في كانون الأول/ديسمبر 2021، أطلق المكتب في إطار مبادرة "غريس" دعوة لتقديم الترشيحات لعضوية مجلس استشاري معني بالنزاهة في أوساط الشباب، يُعرف باسم YouthLED. وسيقوم المجلس، الذي يتألف مما يصل إلى 25 فردا تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عاما ويمثلون جميع المناطق، بإسداء المشورة إلى المكتب بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى إشراك الشباب في الجهود الفعالة لمكافحة الفساد.

86- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، نظم المكتب عن بُعد مسابقة هاكاثون من أجل مكافحة الفساد لصالح مطوري برامجيات شباب من جنوب أفريقيا والسنغال وكينيا ومصر ونيجيريا. وتمثلت أهداف الهاكاثون في تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنع الفساد ومكافحته في أفريقيا من خلال الاستفادة من الابتكار وإشراك الشباب. وفي السنغال، نظم المكتب حفلا ختاميا للقسم السنغالي من الهاكاثون، بالشراكة مع المكتب الوطني لمكافحة الاحتيال والفساد.

87- وفي إطار مبادرة "غريس"، عقد المكتب حلقة عمل للشباب نُظِّمت بالتعاون مع هيئة إنقاذ الطفولة في مصر على هامش المنتدى العالمي الرابع للشباب الذي عُقد في مصر في كانون الثاني/يناير 2022. وقد جمعت حلقة العمل ما يقرب من 60 شابا من جميع أنحاء العالم بهدف تعليمهم كيفية استبانة الفساد، وتمكينهم من العمل كعوامل للتغيير الإيجابي في مجتمعاتهم المحلية.

88- وترد معلومات إضافية في التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار المؤتمر 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد" (CAC/COSP/2023/13).